ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



# أصول النحو عند ابن العلج

Basics of Grammar in Ibn Aleilj

**hajralsady209@gmail.com**

**هاجر عبد الرضا كاظم عجيل**

Hajer Abd Al Redha Kazem

**مدرس مساعد هاجر عبد الرضا كاظم**

**وزارة التربية المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد الرصافة الثالثة.**

Basics of Grammar in Ibn Aleilj

By Assistant Lecturer: Hajer Abd Al Redha Kazem

Ministry of Education General Directorate of Education in the third province of Baghdad Rusafa

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



**الملخص:**

إن علم أصول النحو العربي هو علم يدرس أدلة النحو التي تبنى عليها القوانين والقواعد النحوية, وكيفية استنباطها وقياسها, وطريقة بين كل مذهب من مذاهب النحوية, وهو بمثابة علم فقه لقواعد اللغة العربية, وأصول النحو المتفق عليها أربعة, القياس: وهو إلحاق فرع بأصل لعلة مشتركة, والسماع: وهو نقل للغة العربية الفصحى من جهات موثوقة, والإجماع: وهو اتفاق بين النحاة, لاسيما الاتفاق بين مدرسة البصرة والكوفة على قاعدة معينة, واستصحاب الحال:هو البقاء على الحكم الأول ما لم يثبت غيره.

Researh abstract:

The science of the origins of Arabic grammar is a science that studies the grammatical evidence upon which the laws and rules of grammar are based, and how they are deduced and measured, and the method between each of the schools of grammar. It is like a science of jurisprudence of the rules of the Arabic language and the four agreed-upon principles of grammar: analogy, which is attaching a branch to an origin for a common reason; hearing, which is the transmission of classical Arabic from reliable sources; consensus, which is an agreement between grammarians, especially the agreement between the Basra and Kufa schools on a specific rule; and continuity of the situation: which is remaining with the first ruling unless something else is proven.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



**المقدِّمة:**

الحمدُ للهِ حمدًا كثيرًا يستحقه ويرضاه، والصلاة والسلام على حبيبه الصادق الأمين, وأركان بيته الذين جمعهم الله تحت الكساء اليماني؛ لبيان منزلتهم، وعلى صحبه الكرام إلى يوم الدين، أما بعد:

فعند دراسة النحو العربي وقواعده، يتبادر في ذهننا سؤال، من أين استنبط النحاة هذه القواعد النحوية؟ وعلى أي أسس أو مصادر منهجية اعتمدوا وقتذاك؟ وهذه القواعد والأسس التي سألنا عنها هي أصول وأدلة النحو، وأهم هذه الأصول، هي: السماع وهو ما ينقل عن العرب، والقياس وهو استنباط القاعدة؛ ولهذا جاءت هذه الدراسة الموسومة بـــ( أصول النحو عند ابن العلج), لمعرفة أهم الأسس عند صاحب البسيط المعروف بابن العلج، واعتمدتُ في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي, ففي بداية البحث ذكرتُ المقصود بـــ أصول النحو، ثم كتبت موجز عن صاحب البسيط(ابن العلج)، ثم ذكرتُ أهم الأعلام الذين كتبوا في علم أصول النحو, ثم ذكرت أصول النحو عند علماء اللغة ثم ذكرت أمثلة أدلة النحو عنده، وبعدها سلطت الضوء على موقفه من كل مورد من موارد السماع ( القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، كلام العرب سعرهم وأمثلتهم، ثم ذكرت القياس وعلله، ولكنها الخفة والثقل، كثرة الاستعمال، أمن اللبس، الحمل على النظير، الحمل على المعنى، وحمل النقيض على النقيض), ومن الله التوفيق.

**مفهوم أصول النحو:**

مفهوم أصول النحو: في الحقيقة مصطلح أصول النحو يتكون من جزأين، (أصول)، و(نحو)، وبالرجوع للمعجمات العربي نجد معنى أصل هو أسفل الشيء أي حقيقته وأساسه الذي يبنى عليه[1].

أما في النحو فقال ابن فارس: (( النون والحاء والواو كلمةٌ تدلُّ على قصد. ونحوْتُ نَحْوَها.ولذلك سمِّي نَحْوُ الكلام، لأنه يَقصِد أصول الكلام))[2].

1- ينظر: لسان العرب: 6/11, مقاييس اللغة, 109/1.

[2] مقاييس اللغة: 403/5.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



وأصـول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه, وفصـوله, كما أن أصـول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته, وتفصيله))[1].

**أهم الأعلام الذين كتبوا في علم أصول النحو:**

أول من كتب في علم أصول النحو هو ابن السراج وذكره باسمه الصريح (أصول النحو)[2], لكنه لم يلم فيه[3], ثم وضـع ابن جني في كتابه الخصـائص الكثير من قواعد أصـول النحو, لكنه لم يكتب عنه بابٍ صـريح, بل عرض السـماع والقياس والعلل والاطراد, والشـذوذ, ثم جاء بعده ابن الأنباري فجمع كل ما ذكر النحويون قبله عن أصول النحو, وجعله علمًا كاملًا اسماه (علم أصول النحو)[4], ثم ذكره السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو, ونجد أثر النحويين الذين سبقوه واضحً في كتابه[5].

**تعريف موجز بصاحب البسيط:**

هو ضـياء الدين محمد بن عليّ أبو عبد الله الإشـبيلي، ويعرف بابن العِلْج[6]، لم تُعرف سـنة وفاته بالضبط، ويرجّح أنّها ما بين سنة (660هـ) وسنة (670هـ).

موطنه: مدينة إشبيلية في الأندلس، ولد ونشأ بها، وتلقى العلم على أبي عليّ الشلوبين. لكنه غادر الأندلس متوجهاً إلى المشرق حتى وصل اليمن، وسكن بها وصنّف، وهو من نحاة القرن السابع الهجري، لأنه من طبقة ابن عصفور (ت 669هـ) وغيره من تلاميذ الشلوبين، وأشهر مصنفاته: كتاب البسيط في النحو، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات[7].

وهو عالم كبير وقد وصفه أبو حيان (ت 745هـ) بالإمامة والعلم فقال: "وقال بعض أصحابنا، وهو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الأشبيلي ويعرف بابن العلج ... " وهذه شهادة تقدير واعتراف من أبي حيان لهذا العالم الكبير، وقد أشار إلى كتابه البسيط هذا، ووصفه السيوطي (ت 911هـ) بأنه كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات، ونقل عنه عدد كبير من العلماء بدءاً بأبي حيان الذي أكثر من النقل عنه[8].

---

[1] لمع الأدلة في أصول النحو:85.
[2] -ينظر:كتاب الأصول في النحو,مقدمة الكتاب, ص6.
[3] -ينظر: الخصائص:مقدمة الكتاب,ص2.
[4] -ينظر:لمع الأدلة في أصول النحو: مقدمة الكتاب ص10.
[5] -ينظر: الاقتراح في أصول النحو:مقدمة الكتاب,ص15.
[6] - العلج: الرجل الشديد الغليظ؛ وقيل: هو كل ذي لحية، والجمع أعلاج وعلوج... واستعلج الرجل: خرجت لحيته وغلظ واشتد وعبل بدنه... واستعلج جلد فلان أي غلظ. والعلج: الرجل من كفار العجم، لسان العرب، 326/2.
[7] -ينظر: الكشف عن صاحب البسيط في النحو، 151.
[8]-ينظر: الكشف عن صاحب البسيط في النحو، 153.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



كتاب (البسيط في النحو) مفقود، لكننا نتلمس آثاره مبثوثة في بطون الكتب النحوية، إذْ نقل عنه العديد من النحاة، أمثال: ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، وابن عقيل (769هـ)، والزركشي (ت 794هـ)، والسيوطي، والصبان (ت 1026هـ)، وغيرهم كثير[1].

كان ابن العلج في كتابه كثيراً ما ينقل عن البصريين والكوفيين ومن جاء بعدهم، وينسب الآراء إلى أصحابها في الغالب، يفصل ويرجّح ويجتهد، كما أنْ له عناية واضحة بآراء سيبويه، وقد توزعت نقوله عن سيبويه بين النقل الحرفي، نحو قوله في التحذير: تقول: رأسَكَ والجدار، وعنه، ومن الجدار، مفعول الفعل المحذوف، أي: وقِّ رأسَك من الجدار، أو مفعول من أجله، أي: من أجل الجدار أي من أجل الجدار، أي من ضرره؛ وتقدير عن: نح رأسك عن الجدار؛ وقال سيبويه في: "إياك أن تفعل: إن أردت: إياك والفعل لم يجز، أو إياك أعظ، مخافة أن تفعل، أو من أجل أن تفعل، جاز"[2].

أو النقل بتصرف واختصار، نحو قوله: "أنّه ينقاس على مذهب سيبويه"، و"ظاهر كلام سيبويه"، و"ذهب سيبويه"، و"على مذهب سيبويه"، وغيرها[3].

كما أنّه نقل عن المتقدمين من الكوفيين والبصريين، نحو: الكسائي والفراء والأخفش، الذين لم يصل إلينا قسم من كتبهم، أمّا آراءه التي تفرّد بها، فقد تفرّد في نقل الإجماع، والاتفاق في بعض المواضع، وذكْر رأي الجمهور، وجماعة النحويين، ونقل آراء عدد من النحاة[4].

**أصول النحو عند ابن العلج:**

**1-السماع:**

عرّف ابن الأنباري السّماع بأنّه "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة"[5]، وحدّهُ السيوطي بأنّهُ ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحتهِ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نَبيّهِ ﷺ وكلام العرب قبل بعثتهِ وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مُسلم أو كافر))[6]

والسماع هو ((النقل عن القرَاء وعلماء اللغة الموثوقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم))[7].

---

[1]-ينظر: ابن العلج وكتابه البسيط في النحو، 123.
[2]-ينظر: المصدر نفسه، 37-38.
[3] -ينظر: ابن العلج وكتابه البسيط في النحو، 38.
[4]-ينظر: المصدر السابق، 38.
[5]-لمع الأدلة، 88.
[6] كتاب الاقتراح،67.
[7]-ينظر: المدارس النحوية, 80.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



ومن مصادر السماع عند النحويين, القرآن الكريم, إنّ القرآن مصدر مهم من مصادر السماع، يقول الزركشي: "فالقرآن هو الوحي المنزّل على النبي محمد (ص) للبيان والإعجاز"[1], فالقرآن الكريم كل مورد عنه جائز, سواء كان منزّلًا متواترًا أو آحادًا, ذكر السيوطي أن النحاة القدماء أعابوا حمزة, وعاصم, ونعتوهم باللحن,والقراءات البعيدة عن العربية, وقد أخطأوا في هذا الرأي؛ لأن قراءة كل من هذين القارئين ثابتة بالأسانيد الصحيحة التي لا طعن فيها[2], أما الحديث النبوي الشريف فنستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي, وذلك نادرًا جدًّا؛ لأن أغلب الأحاديث مروي بالمعنى[3], اختلف العلماء في الاستشهاد بالحديث الشريف، فمنهم من جوّزه، كابن مالك والرضي، ومنهم من ذكر قلة الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنه رُوي بالمعنى لا باللفظ, ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون اللحن[4] ومنهم من منعه، كابن الضائع وأبي حيان[5]، أمّا الزمخشري فقد استشهد في كتابه (المفصل) بالحديث الشريف كثيراً في مسائل النحو والصرف.

ولقد اهتم ابن العلج بالسماع، ولأجل بيان موقف ابن العلج من هذا الأصل لا بدَّ من إيضاح موقفه من كل مورد من هذه الموارد:

**أولاً–القرآن الكريم:**

وقد كثُر استشهاد ابن العلج بالقرآن الكريم، ومن أمثلة ذلك:

أجاز ابن العلج وقوع التنازع بين حرفين، مستدلًا بقوله تعالى: **{فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا}** [البقرة: 24]، تنازع (إن) و(لم) في (تفعلوا). ورد بأن (إن) تطلب مثبتًا، و(لم) تطلب منفيا، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى[6].

كما استشهد بالقرآن الكريم في حديثه عن مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، ]7[.وخرجوا عليه: **{أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ}** ]الحجر: 66

---

[1]-البرهان في علوم القرآن: 318/1.
[2] -ينظر:الاقتراح في أصول النحو:ص69, وكتاب أصول النحو,ص150.
[3] -ينظر:الاقتراح في أصول النحو:ص74.
[4] المدارس النحوية، 80.
[5]-خزانة الأدب: 1ج/9.
[6]- شرح التصريح على التوضيح: 478/1.
16-ابن العلج وكتابه البسيط في النحو:48.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



واستشهد أيضاً في قول أبي حيان (جعل) بمعنى صيّر، فقال أنّ هذه إما تصيير لما له نسبة إليه أو إلى ما يكون له ذاتاً أو كالذات، فالأول لابدّ فيه من أحد حروف النسبة كقوله تعالى: **{وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ}** النحل: 64، والثاني تصيير في الفعل بالذات نحو: جعلت الطين خزفاً. وقد تدخل فيه (من) كقوله تعالى: **{وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ}** المائدة: 60. أو بالصفة: جعلته عالماً. وإما في الاعتقاد: **{وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً}** الأحزاب: 19. وإما في النيابة عن الشيء: جعلت الكتّان خزًّا. وإما في الشبه: جعلت حسنًا قبيحاً. وهي بهذه المعاني لم تؤثر إلا في المفعول الأول، لأنه وقع به ذلك، ولا يستغني عن الثاني، لأنه كالمبتدأ والخبر في الأصل، أو ما هو منزل منزلته[1].

**ثانياً– الحديث الشريف:**

وقد سار ابن العلج على النهج الذي سار عليه المصنّف باعتباره شارحاً لكتابه، فقد استشهد بالحديث الشريف في النصوص المجموعة في ثلاثة مواضع[2]:

**الأول:** أجاز ابن العلج إعمال المصدر المجموع في التمييز، إذْ استشهد الزمخشري بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "**إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلاَقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ القِيَامَةِ الثَّرْثَارُونَ وَالمُتَشَدِّقُونَ وَالمُتَفَيْهِقُونَ**"[3]، على أنّ أفعل التفضيل يُراد بها معنيان، المعنى الأول: أنه زائد على المضاف إليه في الخصلة التي اشتركا فيها، لذلك يجوز في أفعل التفضيل ملازمة الإفراد والتذكير، والمعنى الثاني: أنْ يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليه لكن لمجرد التخصيص، وحينئذٍ تجب تثنيته وجمعه وتأنيثه ليطابق المخبر عنه، وقد أجتمع المعنيان في قول الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم المذكور آنفاً، وقد ذكر ابن العلج هذا الحديث شاهداً على إجازته إعمال المصدر المجموع في التمييز[4].

**الثاني:** هو قول الرسول صلّى الله عليه وآله وسلم: "**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ**"[5]، استشهد به ابن العلج في منع حذف تمييز (نِعْمَ) قال: "لا يُحذف تمييز نِعْمَ لبقاء الإبهام،

[1]-الكشف عن صاحب البسيط، 164.
[2]-ابن العلج وكتابه البسيط 18.
[3]-سنن الترمذي، ج438/3.
[4]-ينظر: المفصّل: 39-40، وابن العلج وكتابه البسيط، 45.
[5]-سنن الترمذي: 369/2.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



ولعدم مفسّر الضمير حينئذٍ، ولأنه كالعوض من الفاعل إلّا أنْ يعوض منه شيء، كالتاء في الحديث"[1].

أمّا **الحديث الثالث** قوله في إعمال اسم الفاعل "إذا كان جمع سلامة لمذكر أو مثنى في موضع يفرد فيه الفعل في مثل قوله (صلّى الله عليه وآله وسلّم): "**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟**"[2]، قال ابن العلج: ويُقطع على مذهب سيبويه، والخليل، وجماعة من النحويين[3].

**ثالثاً: كلام العرب:**

1-**الشعر:**

لقد اعتمد النحاة على كلام العرب شعرهم ونثرهم في مسألة الاحتجاج النحوي بشكل كبير، أمّا ابن العلج؛ فقد أولى الشاهد الشعري عناية واهتماماً، فقد استشهد بالشعر في مواضع عدة، منها استشهاده بقول المهلهل بن ربيعة[4]:

**يَا لِبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْباً يَا لِبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ**

وقد استشهد بهذا البيت لتأصيل قاعدة لم تُذكر من قبل، وهي جواز الاتيان بالأمر بعد الندبة، إذْ قد يجرونه مجرى النداء فيأمرون به، وهذا من أصالة ابن العلج في البحث[5].

ومنع بعضهم حذف مميز (كم الخبرية)، لأنه لا يقتصر على مضاف دون مضاف إليه، فلا يقال في: عندي ثلاثة أثواب: عندي ثلاثة، كذا لا يقال: كم لك، أي كم غلمان؛ وصرح ابن العلج وابن عصفور بجواز الحذف، وقيل يقبح حذفه إلا أن يقدر منصوباً، ومن الحذف[6] قول الفرزدق يهجو جريراً[7]:

---

[1]-ابن العلج وكتابه البسيط في النحو 45.
[2]-مسند أحمد، 53/43.
[3] -ابن العلج وكتابه البسيط، 46.
[4]-ديوان مهلهل بن ربيعة، 14/1.
[5]-ابن العلج وكتابه البسيط: 48-49.
[6]-المساعد على تسهيل الفوائد: 106/2.
[7]- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، 549/1.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



**كم عمةٌ لك يا جرير وخالةٌ فدعاء قد حلبت علي عشاري**

كما استشهد على حذف نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون النسوة بقول الشاعر[1]:

**تراه كالثّغام يعلّ مسكا يسوء الفاليات إذا فليني[2]**

**2- الأمثال واللغات:**

أمّا الاستشهاد بالنثر فهناك منْ يرى أنَّ النحويين عندما وضعوا قواعدهم غلَّبوا الشعر على النثر ، وطبقوا على النثر القواعد التي وضعوها اعتماداً على شواهد شعرية، لكن الذي ينعم النظر جيداً يجد أنَّ هذا الكلام قد لا يكون دقيقاً ، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتاب سيبويه من ذكر ما سمعه من العرب من كلام منثور[3]

لم يختلف ابن العلج عن غيره من النحويين في موقفه من الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم ولغاتهم، فقد كانت مصدراً من مصادر السماع عنده، ومن العبارات التي التي استشهد بها، ما ورد من كلام العرب: "يا ابن أُمِّ"، و"يا ابن عمَّ"، و"جاري بيت بيت" و"آتيك صباح مساء"[4].

مما سبق نخلص أنّ ابن العلج لم يغفل مورداً من موارد السماع في الاستشهاد النحوي، فقد استشهد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً.

**ثانياً: القياس:**

وهو من أدلة النحو الرئيسية، قال عنه السيوطي: هو "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[5]، وقال الدكتور علي أبو المكارم إنَّهُ: ((عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة فيعطى الملحق حكم ما ألحق به))[(6)], وهو حمل فرع غير منقول,

---

[1]-ابن العلج وكتابه البسيط، 47.
[2]-وهو بيت لعمرو بن معد يكرب، قالها في امرأة لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، 300/3.
[3]-التفكير النحوي عند المبرد، ص25.
[4]-ينظر: ابن العلج وكتابه البسيط: ص50.
[5]-الاقتراح في أصول النحو، ص176.
[(6)] أصول التفكير النحوي: ص13.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



على أصل منقول إذا كان في معناه, وهو الغالب في مسائل النحو, كما قيل عنه: إنما النحو قياس يتبع[1], وذكر السيوطي أن ابن الأنباري قال أن القياس لا يستطيع أحد إنكاره؛ لأن النحو كله قياس, فمن ينكر القياس, ينكر النحو[2].

وأركان القياس أربعة، هي: الأصل, وهو المقيس عليه, والفرع وهو المقيس, وحكم, وعلة جامعة[3].

وقد انقسم العلماء في موقفهم من القياس على فريقين: فريق اقتصر على السماع والتزم به ورفض القياس، وقد مثّل هذا الفريق الأصمعي ، الذي قال عنه ابن جني: ((إنَّهُ ليسَ ممن ينشط للمقاييس وتوفره على ما يروى ويحفظ))[(4)]. وفريق اعتمد القياس وعدّه ضرورة تمليها علينا أبنية اللغة المتجددة ، وقد مثّل هذا الفريق الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد وصفه ابن جني بأنَّهُ: ((سيّد قومه وكاشف قناع القياس في علمه))[(5)]. ولا بد من الإشارة إلى أنَّ القياس مستند من السماع ، ومن هنا اختلف العلماء في مقدار النصوص التي تخول القياس عليها إلى مدرستين كبيرتين ، هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة[(6)].

أمّا ابن العلج فقد انتهج منهج البصريين، إذ نجده يحكّم السماع في المسألة، فإذا اطّرد السماع اطّرد القياس، ومن أمثلة ذلك نجده يمنع قياس زيادة (الهاء) في مصدر المرة ويقصره على السماع، فلا يقال (فَهْمه)، وهو هنا يجعل القياس محكوماً بما سمع من كلام العرب، فالمسموع (فَهِمَ- فَهْماً)، ولبس (فَهِمَ- فَهْمَةً)[7].

وقد نجد ابن العلج في بعض الأمثلة يردُّ القياس المتفق عليه عند البصريين والكوفيين، فهو يضعّف رأي الكوفيين القائل بأنّ أمثلة المبالغة لا تعمل لأنّها غير جارية على الفعل كاسم الفاعل، والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسّره الصفة، وقد ضعفه لأنّ النصّ مقدّم على

[1] -ينظر:الاقتراح في أصول النحو, ص175, كتاب أصول النحو, ص93.
[2] -ينظر:الاقتراح في أصول النحو:ص176.
[3]-ينظر: المصدر نفسه، ص181.
[(4)] الخصائص: 361/1.
[(5)] المصدر نفسه: 361/1.
[(6)] ينظر: التفكير النحوي عند المبرد، 41.
[(7)] ينظر: ابن العلج وكتابه البسيط، 53.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



القياس، وتقدير ناصب غيرها خلاف الأصل، فلا يجوز التأويل أو تقدير العامل، إذا أمكن إعمال الظاهر، فعارض القياس غير المشفوع بالسماع، بقياس آخر مشفوع بالسماع[1].

ومن أمثلة القياس عنده هو ردّه على القول في إعراب الملحق بجمع المذكر السالم بوضع الحركات على النون قياساً على (زيتون)، إذْ قال أنّ هذا بعيد فلا توجد مشابهة متطابقة ولا قريبة بينهما، إذْ إنّ الملحق بجمع المذكر السالم يُرفع بالضمة وينصب ويجر بالياء، وهذا غير موجود في كلمة (زيتون)، فلا يُقاس بها لعدم وجود مناسبة بينهما[2].

ومن القياس قوله في حذف حروف المعاني وزيادتها[3]: "القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها، لأن وضعها للدلالة على المعاني، فإذا حذفت أخل حذفها بالمعنى الذي وضعت له، وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى، ولأنهم جاءوا بالحرف اختصاراً عن الجمل التي تدل معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته، فلهذا مذهب البصريين المصير إلى التأويل ما أمكن صيانة عن الحكم بالزيادة أو الحذف"، فالقياس عنده في هذه المسألة مقرون بالحجة العقلية، والذي لا يضعف أمام ما ورد من السماع لأنّ علة القاعدة وصفية[4].

**علل القياس**

يذكر ابن العلج أحياناً التعليل لآرائه في القياس، ومنها:

**أ-الخفة والثقل:**

من ذلك ما ذكره من علة تحريك (فَعْلات) جمع (فَعْلَة) في الاسم، واسكانها في الصفة، وذلك للتفريق بين الاسم والصفة، فقد خُص الاسم بالحركة لخفته، وسُكنت الصفة لثقلها، وقد بيّن ثقل الصفة من أوجه؛ أحدهما مناسبتها للفعل في الاشتقاق، الثاني: ومناسبتها له في

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، 53-54.
[2] ينظر: ابن العلج وكتابه البسيط في النحو، 56.
[3] الكشف عن صاحب البسيط، 166.
[4] ينظر: ابن العلج وكتابه البسيط، 56.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



تحمل الضمير، والثالث؛ تناسبه في العمل؛ والرابع؛ افتقارها إلى موصوف تتبعه، فلما ثُقُلت جيء بالحركة على الخفيف[1].

كما علّل ابن العلج كون السكون أصلاً في البناء، أنّ السكون أخف من الحركة، فهو أحق بالأصالة لخفته، لأنّ البناء يكسب الكلمة ثقلاً لهذا تُسكّن كون السكون خفيفاً، لأنّه لا يجتمع ثقلان في كلمة واحدة، بل اجتمع البناء والحركة، وهما ثقل وخفة، فتجري اللفظة المبنية بالنطق بطريقة أسلس[2].

**ب-كثرة الاستعمال:**

من ذلك ما ذكره ابن العلج من إنّ كثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره، لهذا فأن (غدوة) اختصت بالنصب بعد (لدن) دون (بكرة) وغيرها لكثرة استعمال (غدوة) معها، فالفرق بين (غدوة) و (بكرة) هو كثرة الاستعمال[3].

ومن ذلك أيضاً، قوله في البسيط: "فُتِحت همزة الوصل في أداة التعريف لكثرة الاستعمال، وفرقاً بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل، فإنها مع الاسم مكسورة، ومع الفعل مكسورة ومضمومة"[4].

**ج-أمن اللبس:**

ومنه قوله بضعف جمع الصفة جمع تكسير، لأنّها لو كُسِّرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف، نحو: (قامتِ الصعابُ)، فتتحمل الرجال والنساء، لأنّ (صِعاب) جمع (صعب) وجمع (صعبة)، وإذا جُمعت بالواو والنون (صعبون) أو بالألف والتاء (صعبات) زال اللبس[5].

**د-الحمل على النظير:**

أورد ابن العلج علّة أخرى لـ (ضعف تكسير الصفة)، وهي أنّ كل صفة يكثر ذكر موصوفها معها ضَعُفَ تكسيرها لقوة شبهها بالفعل، وكل صفة كثُر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالأسماء، كـ (عبْدٍ، وشيْخٍ، وكَهْلٍ)، فامتنع تكسير الصفة

---

[1] ينظر: ابن العلج وكتابه البسيط في النحو، 62.
[2] ينظر المصدر نفسه، 63
[3] ينظر: الكشف عن صاحب البسيط، 166.
[4] الكشف عن صاحب البسيط في النحو، 163.
[5] ينظر : ابن العلج وكتابه البسيط في النحو،64

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



المذكور موصوفها معها للشبه العقلي بينها، وبين الفعل، فهما يحتاجان إلى متعلق بهما، فالموصوف مع الصفة بمنزلة المفعول مع الفعل، وهذا حمل على النظير[1].

**هـ-الحمل على المعنى**

أجاز ابن العلج الحمل على المعنى في قولنا (ما جاءني أحدٌ غير زيدٍ وعمرو)، بجر عمرو فقط، إذا جعلت غيراً صفة، إذْ أجاز رفع (عمرو) لأن الموضع يصلح لـ (إلّا)[2].

**و-حمل النقيض على النقيض**

من ذلك ما ذكره من علّة جمع (عَجْفاء) على (عِجاف)، كما في قوله تعالى: **{سَبْعٌ عِجَافٌ}** [يوسف:43]، والذي حسّن جمعها هكذا هو حملها على (سِمان)، لأنّهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النقيض على النقيض، لأنّ (سَمينة) نقيض (عَجْفاء) في المعنى[3].

بالإضافة إلى العديد من المسائل التي شُغِف بتعليلها، منها:

-علة منع جمع المصغّرات جمع تكسير، إذْ علّل ذلك بأنّها لو كُسِرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير فيقتضي إلى زوالها، فيزول التصغير بزوالها، كما أنّ التصغير يدلّ على التقليل لهذا يجمع جمع سلامة لأنّه يناسبه في التقليل[4].

-علّة بناء (أمسِ)، إذْ ذكر ابن العلج أنّه بُني لتضمنه (لام التعريف) بوجهين، أحدهما: أنّه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص.

والثاني: أنّه يوصَف بما فيه اللام، كقولهم: (لقيته أمس الأحدث)، و(أمس الدابر)، ولولا أنّه معرفة بتقدير اللام لما وصِف بالمعرفة[5].

-علّة حذف ألف (ذا) في التثنية، إذْ علّل ذلك بأنّها حُذِفت لالتقاء الساكنين، ولم تُقلب كما قُلِبت ألف المعرب[6].

---

[1] ينظر: ابن العلج وكتابه البسيط في النحو62

[2]-ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد، 592/1.

[3]ابن العلج وكتابه البسيط في النحو، 61

[4] ينظر: ابن العلج وكتابه البسيط في النحو, ص67.

[5] ينظر: همع الهوامع:ج2, 187,188,ابن العلج وكتابه البسيط في النحو،ص 66.

[6] ينظر: شرح المفصل:ج2, 353, وابن العلج وكتابه البسيط في النحو, ص 64.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



-علّة دخول التاء على العدد، إذْ ذكر أنّ التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث العدد، لأنّه مذكّر، بل دخلت للفرق بين العددين، أي للتفريق بين العدد للمعدود المذكر، والعدد للمعدود المؤنث[1].

_وغيرها كثير.

نخلص من ذلك أنّ التعليل كان السمة الأبرز في كتاب البسيط، ولم يكن التعليل غاية بحد ذاته، إنما كان وسيلة في التحليل والشرح والتأصيل والتقعيد، والتفسير، والتفريع، ولم تكن تعليلاته على وفق نمطية ثابتة في الألفاظ والصياغات، إنّما جاءت على تنوع أسلوبي، وهذا يُحسب لعقليته ومهارته في الصناعة النحوية[2].

**ثالثًا-الإجماع:**

هو أحد مصادر النحو, والمراد وهو اتفاق العلماء, والنحويون (البصرة والكوفة) على حكم نحوي ما[3], فيجوز الاحتجاج باجتماع المدرستين؛ وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها مع اسمها, وردوا عليه بقولهم: قد أجاز سيبويه وكافة أصحابه, وكذلك نحاة الكوفة[4].

**رابعًا-استصحاب الحال:**

وهو من الأدلة المعتبرة, وهو (( إبقاء الحكم على ما كان عليه, فلا يلحقه تغيير, إلا إذا قال الدليل على تغيير الحكم))[5], مثال على ذلك, الأصل في الأسماء هو الإعراب, والأصل في الأفعال هو البناء, ويوجد ما يوجب البناء في الأسماء وهو شبه الحرف كـ (الذي), أو تضمن معنى الحرف كـ (كيف), وما يوجب الإعراب في الأفعال وهو إذا شابه الاسم, يعني المضارع (يذهب, يكتب)[6].

ذكر السيوطي رأي ابن الأنباري بـ أن استصحاب الحال أضعف أدلة النحو؛ لهذا السبب لا يجوز الاستدلال والتمسك به إلا إذا وجدنا دليل[7]

[1] ينظر:شرح المفصل:ج4,ص 5,6, وابن العلج وكتابه البسيط في النحو, ص 64.
[2] ينظر: ابن العلج وكتابه البسيط في النحو،ص 70.
[3] -ينظر: الاقتراح في أصول النحو, ص160, الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه,ص431.
[4] -ينظر:الاقتراح في أصول النحو:ص161.
[5] -ينظر :لمع الأدلة,ص167.
[6] -ينظر: الاقتراح في أصول النحو:ص353.
[7] -ينظر: المصدر نفسه:ص356.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



**المصادر والمراجع:**

القرآن الكريم.

1- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم,دار غريب .

2- أصول النحو:المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية, جامعة المدينة العالمية.

3- الأصول في النحو, لابن السراج, تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت, د.ط, د.ت.

4- الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق،ط 1، 1989.

5- البرهان في علوم القران، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1, 1957.

6- التفكير النحوي عند المبرد، علي فاضل سيد عبود الشمري، إشراف: أ.د محيي الدين توفيق إبراهيم، جامعة الموصل، كلية الآداب،, 2003.

7- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب,عبد القادر البغدادي, تحقيق: عبد السلام هارون, دار الخانجي, القاهرة, ط4, 1997.

8- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط 4, د.ت.

9- ديوان المهلهل بن ربيعة، عدي بن ربيعة المهلهل، تحقيق: طلال حرب، الدار العالمية، ط1, د.ت .

10- سنن الترمذي, محمد بن عيسى الترمذي, تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, مكتبة المصطفى البابي الحلبي. مصر , ط2 ,1975.

11- الشاهد, واصول النحو في كتاب سيبويه, خديجة الحديثي, منشورات المجمع العربي, بغداد, 2010.

12- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, خالد بن عبد الله الجرجاوي، المعروف بالوقاد، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 ، 2000.

13- شَرْح الشَّواهِد الشّعْرية في أُمَّات الكتب النّحويَّة «لأربعَةِ آلافِ شاهِدٍ شِعري» محمَّد محمَّد حَسن شُرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 ، 2007.

14- شرح المفصل للزمخشري, لابن يعيش, قدمه : د.إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت, د.ط, د.ت.

15- القياس النحوي بين البصرة والكوفة، السويح عاشور محمد، الدار الجماهيرية، 1986.

16- الكشف عن صاحب البسيط, حسن موسى الشاعر , الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة, 1988.

17- لسان العرب, ابن منظور , دار صادر , بيروت, د.ط, د.ت.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



18- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري,تحقيق: د.أحمد عبد الباسط, دار السلام, بيروت, ط1, 2018.

19- المدارس النحوية, شوقي ضيف, دار المعارف, د.ط, د.ت.

20- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات , دار الفكر، دمشق، ط 1، 1985.

21- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، الإمام أحمد بن حنبل, تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة, ط1، 2001 .

22- المفصل في صنعة الإعراب, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله, تحقيق: د. علي بو ملحم, مكتبة الهلال – بيروت, ط 1، 1993.

23- مقاييس اللغة, ابن فارس, تحقيق: عبد السلام هارون, دار الفكر, 1979.

24- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين السيوطي, تحقيق:عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية, مصر , د.ط, د.ت.